منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الأردن وأهداف التنمية المستدامة:
خطوات صغيرة ومسار طويل

تشرين الأول 2024

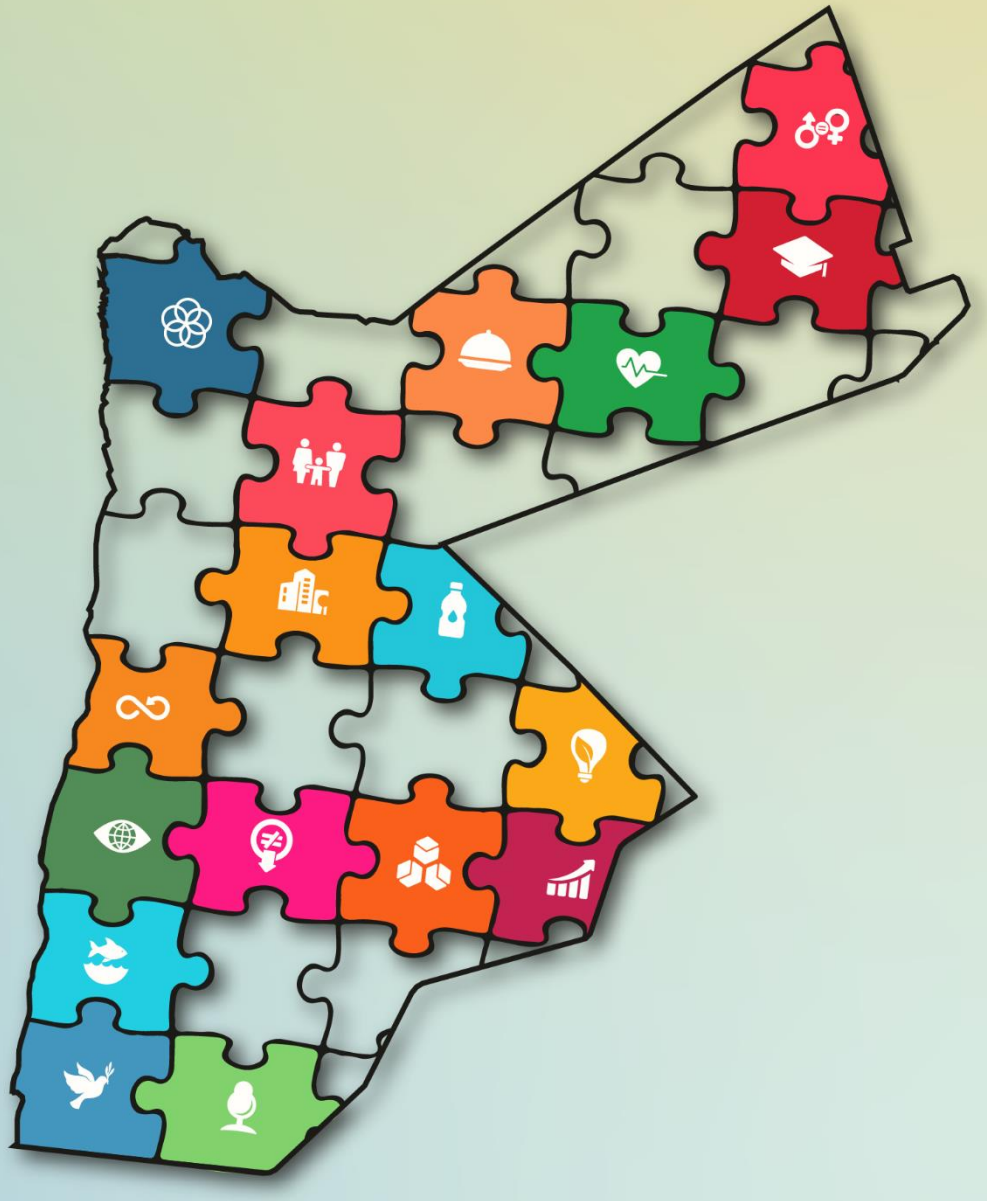

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني. ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

تقرير المعرفة قوة: هو تقرير يعرض بعض الحقائق والأرقام والمشاهدات من مصادر مختلفة حول موضوع معين ضمن ورقة واحدة

لتقييم الدراسة

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

مقدمة:

تبنت معظم اقتصادات العالم مؤخرًا، مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة، نظرًا لانعكاساتها الإيجابية في تنمية جميع نواحي الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها)، وهذا ما أثبتته التجارب في الدول المتقدمة والناشئة، بعد أن كانت تَجعل محور تركيزها على النمو الاقتصادي، ورفع الإنتاجية، دون ربط تلك المتغيرات بالمؤشرات الأخرى، كالبيئة والعدالة في توزيع الدخل، ونصيب الفرد من مكتسبات التنمية.

وقد جاء إطلاق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من هيئة الأمم المتحدة عام 2015، استكمالًا للأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة 2015، وترجمةً لتبني مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة، ودعوة منها للدول الأعضاء، من أجل القضاء على الفقر والجوع، والعمل على حماية البيئة والمناخ، وتوفير السلام والازدهار لجميع أفراد المجتمع داخل الدول الأعضاء، وبما يضمن تحقيق حياة كريمة لهم، وخلق بيئة منتجة تتسم بالاستدامة والشمولية بحلول العام 2030.

وبعد مرور قرابة تسعة أعوام على بدء دول العالم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وبحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام 2024، فإن **التقدم العالمي نحو تحقيق هذه الأهداف يعد بطيئًا جدًّا**، إذ يشير التقرير إلى أن العالم لم يحقق إلا نسبة 17% فقط من هذه الأهداف، بعد مضي أكثر من نصف المدة المخصصة لذلك، وهذا يعكس مدى الصعوبة التي تواجهها الدول في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات العالمية نتيجة الأحداث المتواترة ابتداءً من جائحة كورونا (Covid-19)، وتصاعد النزاعات الجيوسياسية، وتفاقم التغيرات المناخية، مما أدى إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مُدْقِع بمقدار 23 مليون شخص، وازدياد عدد من يعانون من الجوع بنحو 123 مليون شخص بين عامي 2019 و2022. **وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود، والتعاون ما بين الدول لتسريع وتيرة الإنجاز على مستوى العالم.**

أما على مستوى الأردن، فقد تبنت رؤية التحديث الاقتصادي ضمن ركائزها الثلاث "النمو الاقتصادي"، و"جودة الحياة"، و"الاستدامة" عدة مبادرات تستهدف بحلول عام 2033: خلق أكثر من مليون فرصة عمل، وزيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنويًّا، ورفع مستوى تنافسية الأردن في العديد من المؤشرات العالمية، وهو ما يتماشى، بصورة أو بأخرى، مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

وتأتي ورقة "المعرفة قوة" هذه، الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني **بهدف تحليل مدى تقدم الأردن في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 منذ تبنيها**، وذلك من خلال الوقوف على النقاط الرئيسة الآتية:

1. مساهمة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن.
2. أهداف التنمية المستدامة من منظور رؤية التحديث الاقتصادي 2033.
3. أداء الأردن ضمن تقرير "التنمية المستدامة 2024" الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة.
4. تطور أداء الأردن في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (2015 - 2023).
5. أبرز الاستنتاجات والتوصيات.

1. مساهمة برامج الأمم المتحدة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن:

يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر عدة مؤشرات فرعية تتمحور حول الغاية الرئيسة من كل هدف، وتتبنى الدول الأعضاء مجموعة من البرامج والأنشطة الوطنية التي تساعدها على تحسين أدائها في تلك المؤشرات، فيما تدعمها برامج الأمم المتحدة المختلفة من أجل تحقيق ذلك.

وفي هذا الإطار، سعى الأردن جاهدًا لتبني أهداف التنمية المستدامة 2030، والعمل على تنفيذها ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة، وبمساعدةٍ من منظمات الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف. وتشير البيانات المتاحة على موقع برنامج الأمم المتحدة في الأردن، إلى أن منظمات الأمم المتحدة قد أنفقت، من خلال برامجها، حوالي 917.7 مليون دولار منذ العام 2018 وحتى عام 2022[1] دعمًا للأردن؛ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فيما **خصصت الأمم المتحدة حوالي 714.9 مليون دولار استكمالًا لمساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن للفترة الزمنية القادمة 2023 - 2027.**

[1] منظمة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة في الأردن، 2023

توزيع مخصصات برامج الأمم المتحدة (714.9 مليون دولار) على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاردن (2023 - 2027)

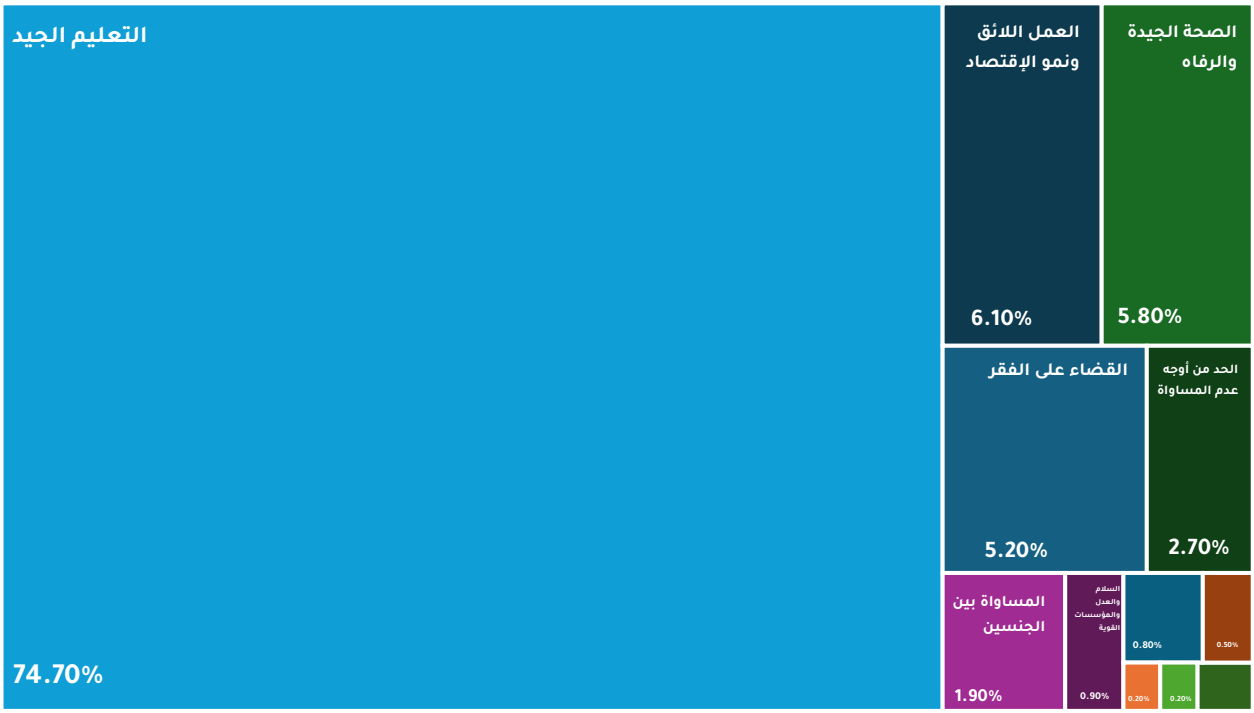

ويلاحظ التركيز الرئيس لبرامج الأمم المتحدة على تنفيذ هدف "جودة التعليم" في الأردن للسنوات الخمس القادمة، إذ تم تخصيص ما يقارب 534.2 مليون دولار (74.7%) من إجمالي التمويل المرصود ضمن أهداف التنمية المستدامة لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل التراجع الواضح لأداء الأردن في العديد من المؤشرات العالمية المتعلقة بالتعليم، ومنها اختبار PISA.

2. أهداف التنمية المستدامة من منظور رؤية التحديث الاقتصادي 2033:

تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي 2033 ركيزتين استراتيجيتين هما: ركيزة "النمو الاقتصادي"، التي تتمحور حول إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية للمملكة، وركيزة "جودة الحياة"، التي تستهدف النهوض بنوعية الحياة للمواطنين لضمان مستقبل أفضل، وتشترك الركيزتان بخاصية "الاستدامة" كركيزة ثالثة للرؤية.

وفي سياق ذلك، ارتأى منتدى الاستراتيجيات الأردني الربط ما بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وركائز رؤية التحديث الاقتصادي (النمو الاقتصادي، وجودة

الحيـاة، والاسـتدامة)؛ لمسـاعدة صـناع القـرار، وراسـمي السياسـات علـى تتبـع تنفيـذ مبـادرات رؤية التحديث، ومدى انعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الشكل أدناه).

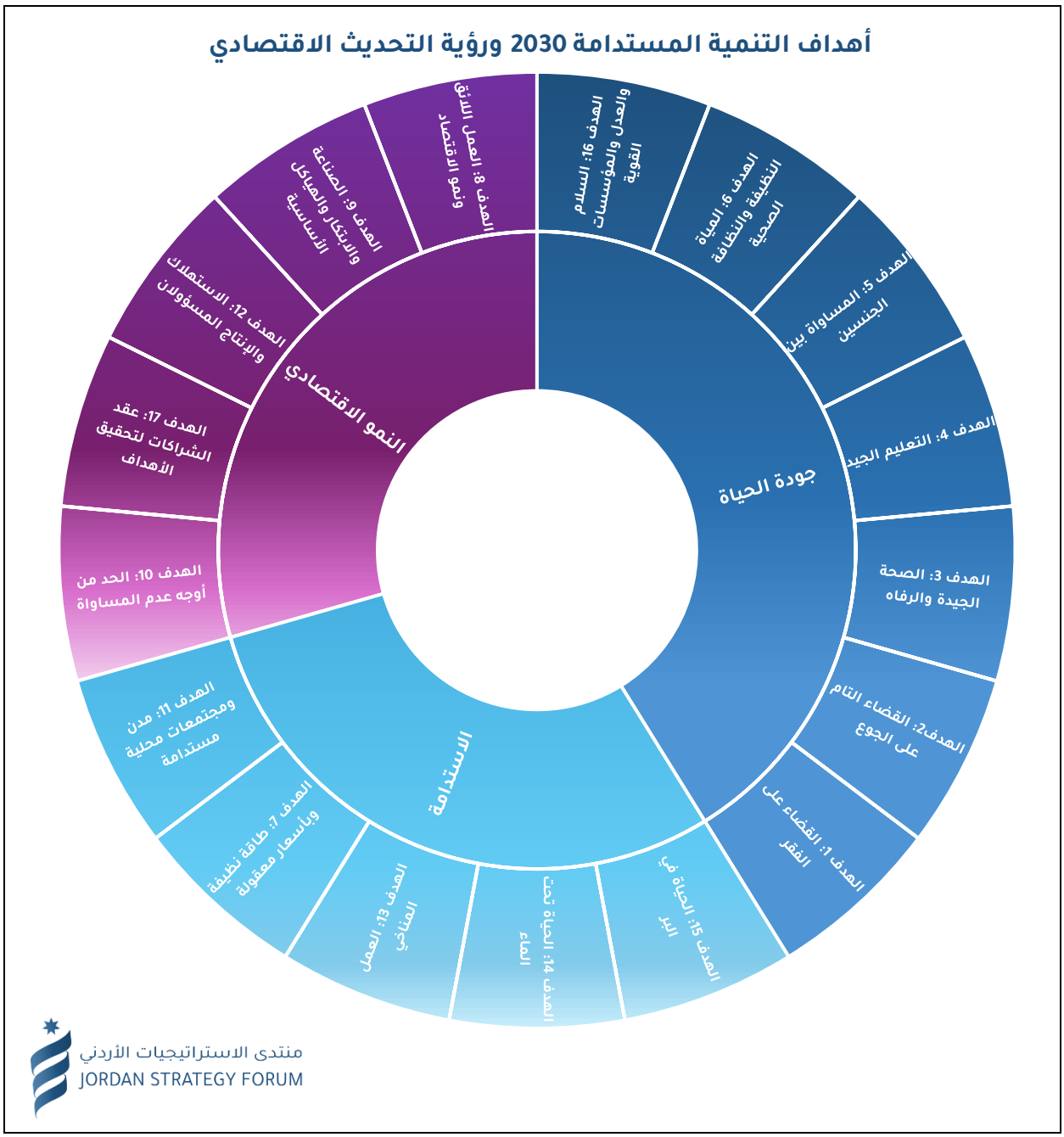

الشكل 1: منظور منتدى الاستراتيجيات الأردني لأهداف التنمية المستدامة 2030، وعلاقتها بركائز رؤية التحديث الاقتصادي 2033.

3. أداء الأردن ضمن تقرير التنمية المستدامة 2024:

قامت شبكة حلول التنمية المستدامة (مبادرة عالمية تخدم الأمم المتحدة) بتطوير لوحة مؤشرات؛ لتتبع أداء الدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وقد أصدرت الشبكة تقريرها "التنمية المستدامة 2024" في حزيران عام 2024، الذي يشرف عليه فريق من الاقتصاديين، من ضمنهم جيفري ساكس. وتشير لوحة مؤشرات الشبكة إلى أن **أداء الأردن قد راوح مكانه من حيث تنفيذ أهداف التنمية المستدامة** للفترة (2015 - 2023)[2]. **إذ سجل الأردن خلال السنوات التسع الماضية تقدمًا بسيطًا بمعدل 0.3 % سنويًّا.**

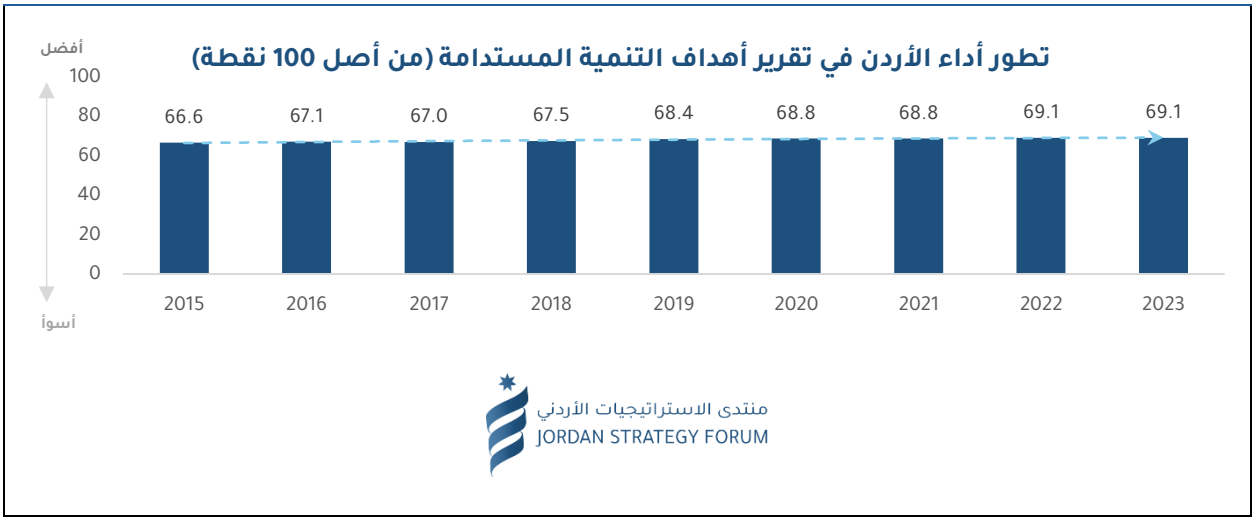

فخلال الفترة (2015 - 2023) كان الأداء الأفضل للأردن في عام 2020 (المرتبة 78 من أصل 167 دولة)، بينما كان الأداء الأضعف للأردن في عام 2017 (86 من أصل 167 دولة)، وهذا يؤكد تواضع أدائه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ أنْ أطلَقَتْها الأمم المتحدة، وتبنّاها الأردن.

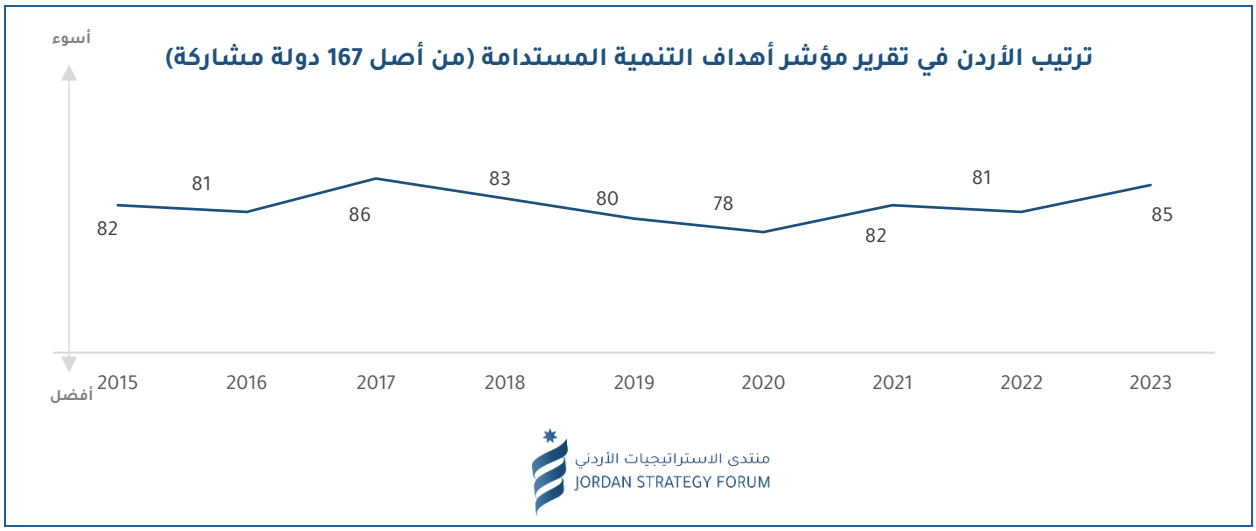

وعند النظر إلى أداء الأردن في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لعام 2023، نجد أن **الأردن قد حقق أفضل أداء في الهدف السابع "الطاقة النظيفة"** (المرتبة 53 من 167 دولة). بينما جاء **الأداء الأضعف للأردن في الهدف الثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"** (المرتبة 151 من بين 167 دولة).

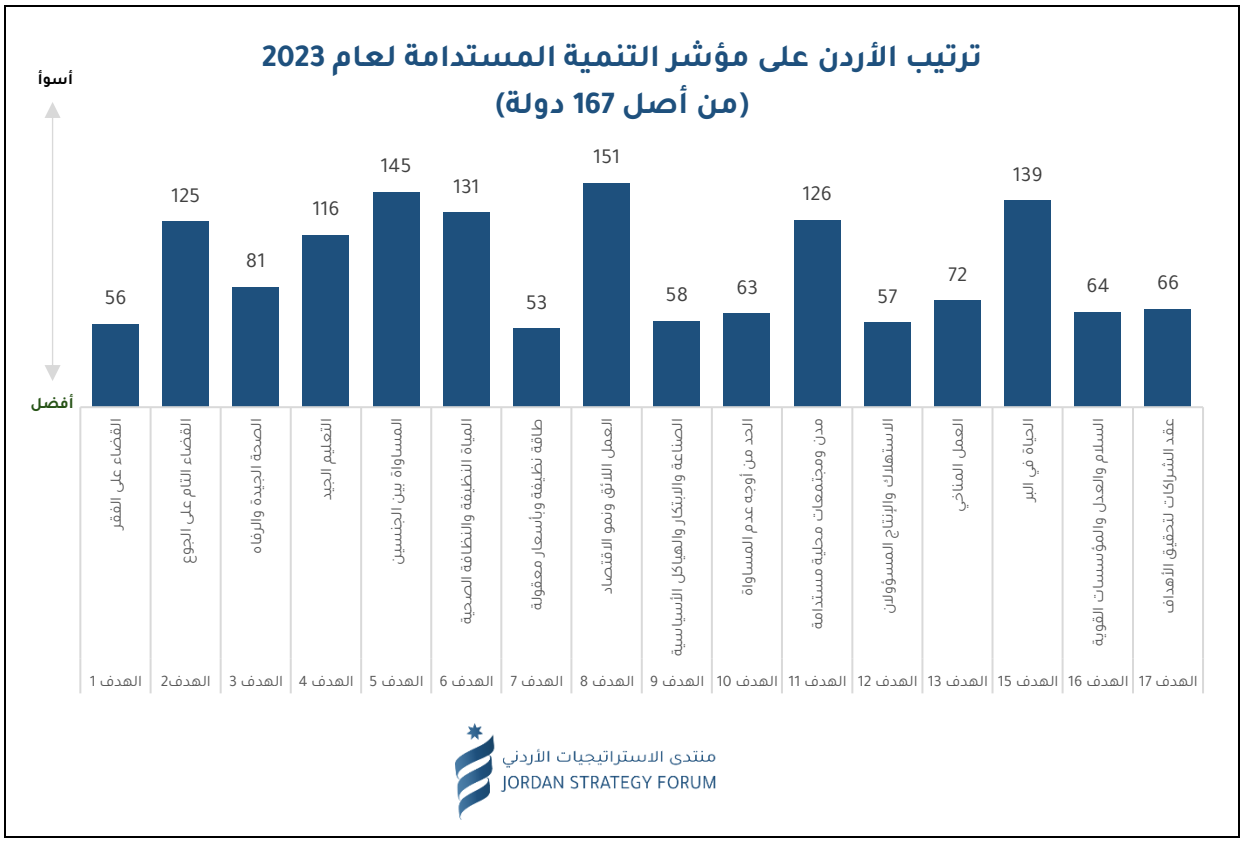

أما على مستوى أداء الأردن في تحقيق الأهداف السبعة عشرة خلال الفترة (2015 - 2023)، فقد **حقق الأردن تقدمًا في 8 أهداف (من أصل 16 هدفًا[3])؛ كان أبرزها الهدف الثالث عشر "العمل المناخي" بمقدار 16 مرتبة.** بينما **سجل الأردن تراجعًا في 7 أهداف؛** بحيث **كان التراجع الأعلى في الهدف السابع عشر "عقد الشراكات" وبنحو 21 مرتبة،** في حين **سجل الأردن ثباتًا في الهدف الثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد".**

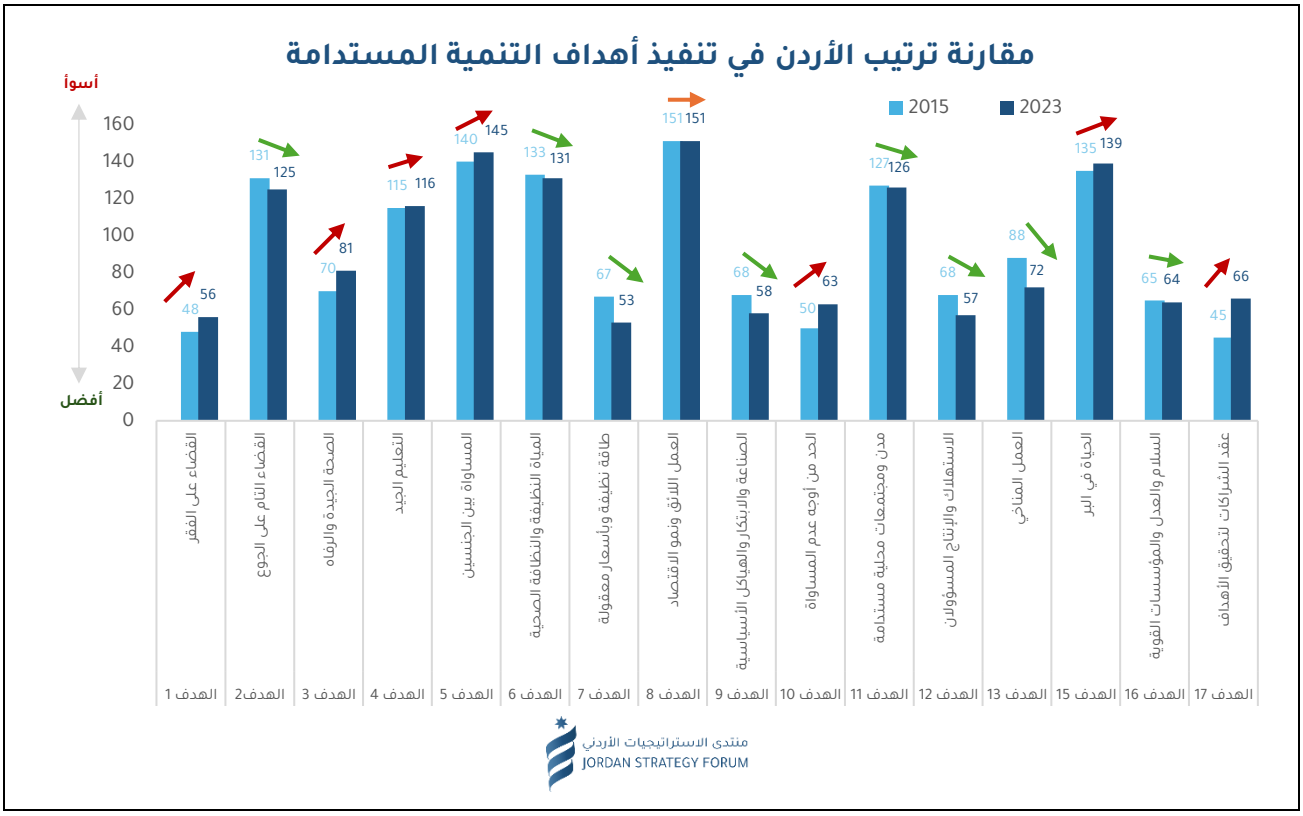

4. تطور أداء الأردن في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (2015 - 2023):

من أجل الوقوف على أداء الأردن، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بمراجعة منهجية "شبكة حلول التنمية المستدامة" المستخدمة لتقييم مستوى التقدم النسبي ما بين الدول المتضمنة في التقرير (ملحق رقم (1))، وذلك بالنظر إلى القيم النهائية للأهداف السبعة عشر لكل دولة، ومن ثم ترتيب تلك القيم وفق عدد الدول المشاركة في التقرير (167 دولة)، وبما يتماشى مع المنهجية المعتمدة في المؤشر الكلي للتقرير.

[3] جاء تحليل أداء الأردن لستة عشر هدفًا فقط، نظرًا لعدم توافر بيانات الهدف الرابع عشر (الحياة تحت البحر).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من مساعي الأردن، وجهوده الواضحة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ الإعلان عنها عام 2015، وتبنيها عام 2016، فإنّ تواتر الأحداث والاضطرابات الإقليمية والعالمية (أزمة اللجوء، والصراعات الإقليمية، وجائحة كورونا، وما لحقها من أحداث عالمية وإقليمية، وتبعات محلية...) أثرت تأثيرًا كبيرًا في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وهو ما أشار إليه تقرير "**الاستعراض الوطني الطوعي 2022**" الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقد فاقمت تلك الاحداث من مشكلات ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع المديونية العامة، وارتفاع العجز في الميزان التجاري، وتراجع الإنتاجية داخل الاقتصاد على مستوى العاملين، إضافة إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على إثر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

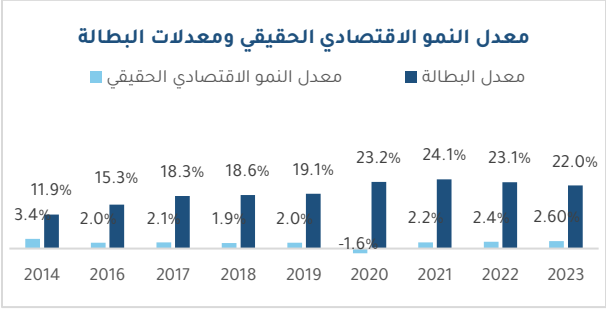

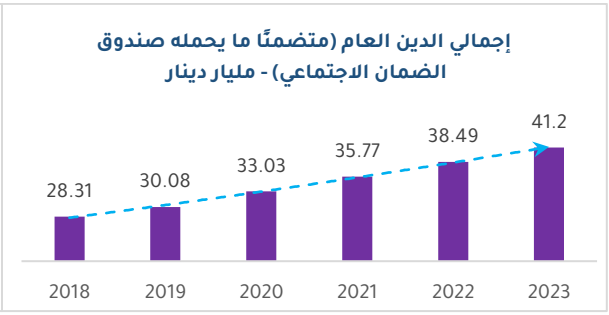

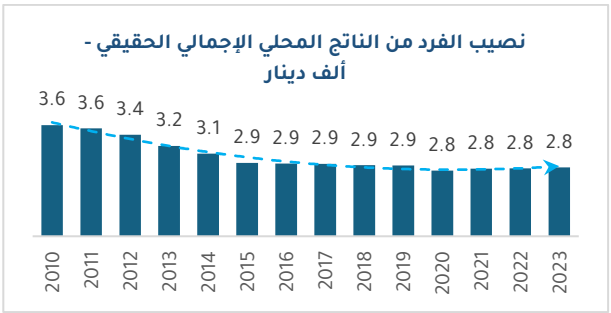

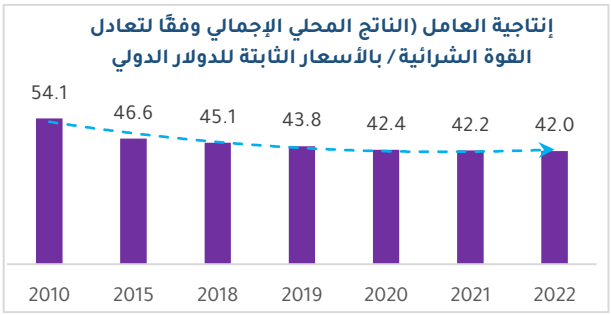

ولتحديد الأسباب الرئيسة وراء تقدم الأردن أو تراجعه في تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة 2030، لا بد من الوقوف على أداء الأردن في المؤشرات الفرعية[4] المدرجة تحت كل هدف (125 مؤشرًا فرعيًّا)، التي تؤخذ بعين الاعتبار في العملية الحسابية لتحديد القيمة النهائية لتقدم كل هدف أو تراجعه.

[4] إن المؤشرات التي تدخل في عملية الاحتساب هي المؤشرات ذات البيانات التي تنشرها المؤسسات الرسمية للدولة، وغير ذلك فهي مؤشرات مذكورة فقط من الشبكة، ولا تدخل في عملية الاحتساب للبلد المعني.

الهدف الأول: القضـــاء على الفقر

أشـارت نتـائج تقريـر أهـداف التنميـة المسـتدامة لعـام 2024 إلـى **تراجـع ترتيـب الأردن عالميًّـا، مـن حيـث تنفيـذ هـدف "القضـاء علـى الفقـر" خـلال العقـد الماضـي**، وبواقـع 6 مراتـب مـا بـين عـامي 2015 و2023. فبعـد أن جـاء الأردن فـي المرتبـة 48 (مـن أصـل 167 دولـة) عـام 2015 تراجـع إلى المرتبة 56 عام 2023.

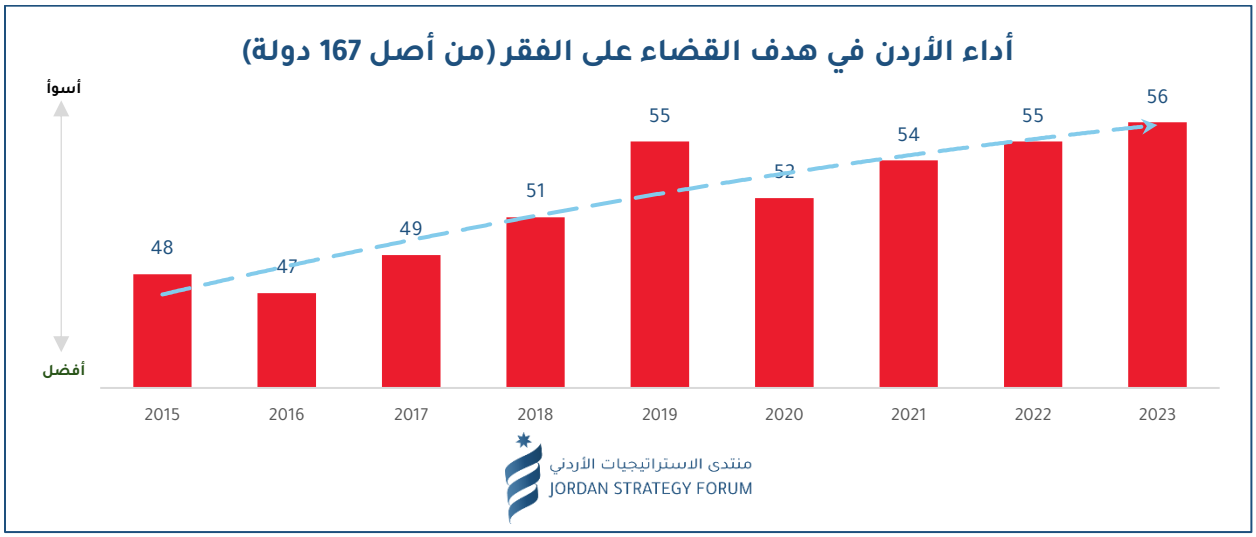

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- مؤشـر "نسـبة السـكان الـذين يعيشـون بأقـل مـن 2.15 دولار / اليـوم (تعـادل القـوة الشرائية لعام 2017%)".
- مؤشـر "نسـبة السـكان الـذين يعيشـون بأقـل مـن 3.65 دولار / اليـوم (تعـادل القـوة الشرائية لعام 2017%)".

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

بينت النتائج **تحسن ترتيب الأردن في تنفيذ هدف "القضاء التام على الجوع"**، وبنحو 6 مراتب ما بين عامي 2015 و2023، ليصل إلى المرتبة 125 بين الدول 167 المشاركة في التقرير.

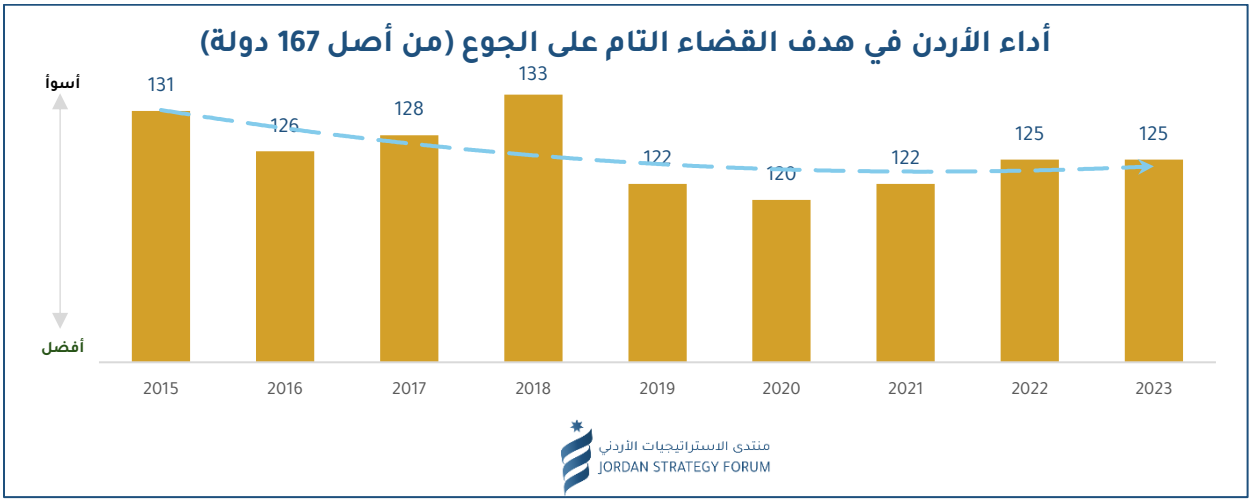

فيما جاءت المؤشرات الفرعية تحت هذا الهدف على النحو الآتي:

- مؤشر "معدل انتشار نقص التغذية (%)".
- مؤشر "معدل انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة (%)".
- معدل انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (%).
- معدل انتشار السمنة، مؤشر كتلة الجسم ≤ 30 (% من السكان البالغين).
- مستوى التغذية البشري.
- محاصيل الحبوب (طن لكل هكتار من الأراضي المحصودة).
- صادرات المبيدات الخطرة (أطنان لكل مليون نسمة).

وعلى الرغم من ذلك التحسن، فإنّ مرتبة الأردن في تنفيذ هذا الهدف لا تزال متراجعة نسبيًّا مقارنة بالأهداف الأخرى. وعليه، لا بد من الوقوف مليًّا على المؤشرات الفرعية لهذا الهدف، والعمل بجد لِتُحقِّق فيه الجهات المعنيّة تقدمًا واضحًا.

الهدف الثالث:

الصحة الجيدة والرفاه

سجل الأردن **تراجعًا واضحًا على الصعيد الدولي في هدف "الصحة الجيدة والرفاه"**، وبواقع 11 مرتبة ما بين عامي 2015 و2023، حيث تراجع من المرتبة 70 إلى المرتبة 81 من أصل 167 دولة ضمن التقرير.

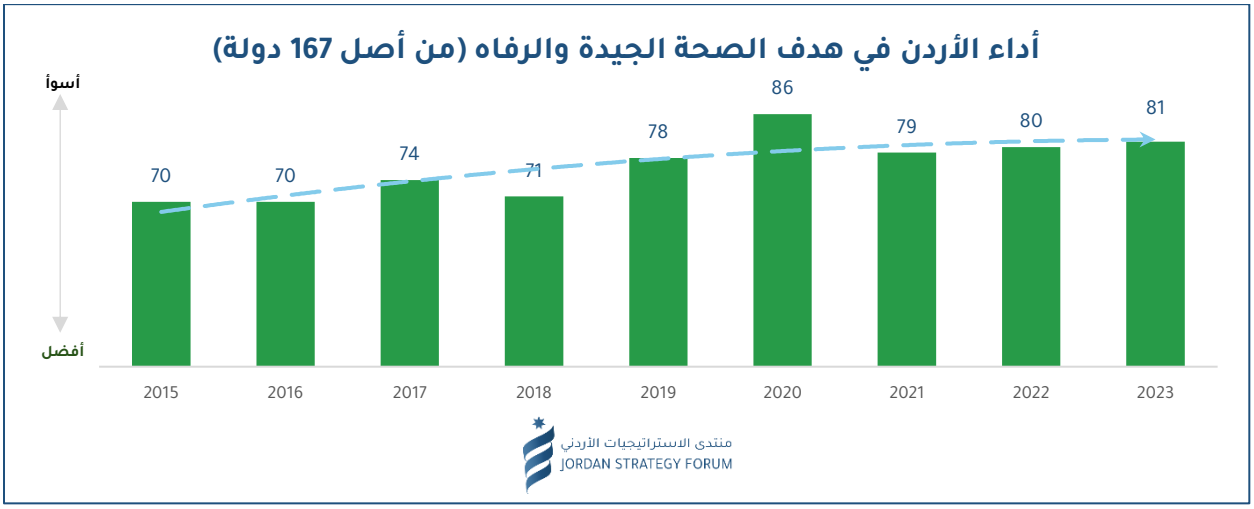

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 ولادة حية).
- معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 1,000 ولادة حية).
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 ولادة حية).
- معدل الإصابة بالسل (لكل 100,000 نسمة).
- الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (لكل 1,000 من السكان غير المصابين، جميع الأعمار).
- معدل الوفيات بسبب أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري، أو أمراض الجهاز التنفسي لدى البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-70 عامًا (%).
- معدل الوفيات المعياري بالعمر المنسوب إلى تلوث الهواء المنزلي، وتلوث الهواء المحيط (لكل 100,000 نسمة).
- وفيات حوادث المرور (لكل 100,000 نسمة).
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات).
- الولادات التي تمت بحضور موظفين صحيين مهرة (%).
- الرضع الذين تلقوا تطعيمين موصى بهما من منظمة الصحة العالمية (%).
- مؤشر التغطية الشاملة للرعاية الصحية.

الـهـدف الـرابـع:
التعليم الجيد

أمّـا هـدف "التعلـيم الجيـد"، فقـد **تحسـن أداء الأردن فيـه خـلال العـامين 2022 و2023**، ليصـل إلـى المرتبـة 116، إلا أن **هـذه المرتبـة مـا زالـت متدنيـة**، حيـث تـوازي أداءه فـي العـام 2016. وقـد جـاء هـذا التحسـن بعـد تراجـع ترتيـب الأردن عالميًّـا فـي هـذا الهـدف خـلال الفتـرة مـا بـين (2015 - 2020).

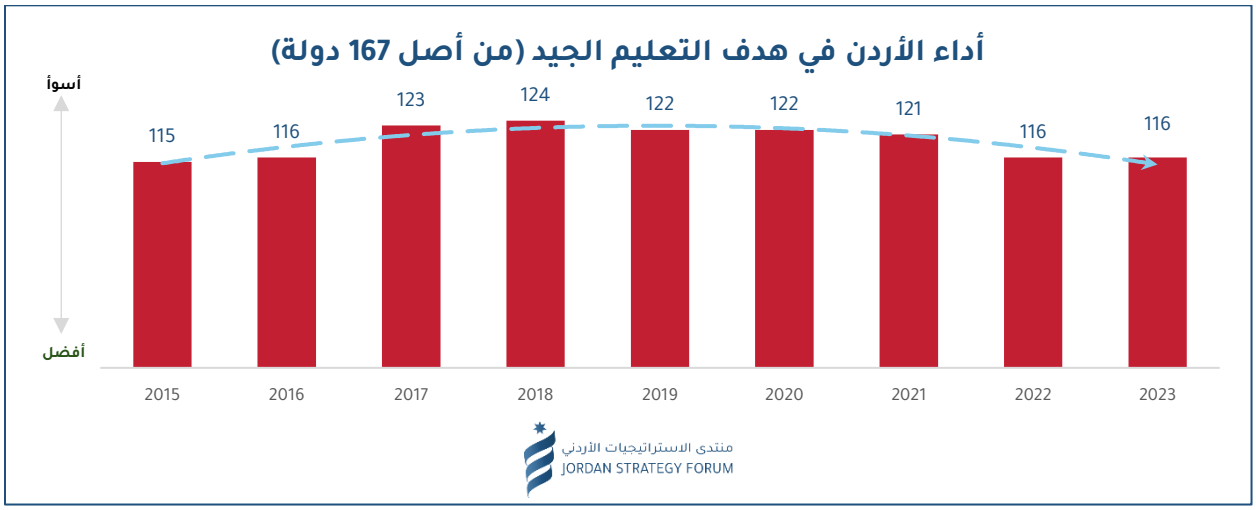

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- معـدل المشـاركة فـي التعلـيم قبـل الابتـدائي المـنظم (% مـن الأطفـال الـذين تتـراوح أعمارهم بين 4 إلى 6 سنوات).
- معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (%).
- معدل إكمال التعليم الثانوي الأدنى (%).
- معـدل الإلمـام بـالقراءة والكتابـة (% مـن السـكان الـذين تتـراوح أعمـارهم بـين 15 إلـى 24 عامًا).
- نسـبة الحاصـلين علـى التعلـيم العـالي (% مـن السـكان الـذين تتـراوح أعمـارهم بـين 25 إلـى 34 عامًا).
- معدل PISA (الأسوأ 0-600 الأفضل).
- التباين في الأداء الرياضي المرتبط بالحالة الاجتماعية والاقتصادية (%).
- نسبة المتأخرين في الرياضيات (% من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا).

الـهـدف الـخـامـس: المساواة بين الجنسين

على مستوى هدف "المساواة بين الجنسين"، أشارت النتائج إلى **تراجع ترتيب الأردن عالميًّا في هذا الهدف، بواقع 5 مراتب** ما بين عامي 2015 و2023. فبعد أن جاء الأردن في المرتبة 140 (من أصل 167 دولة) عام 2015، تراجع إلى المرتبة 145 عام 2023.

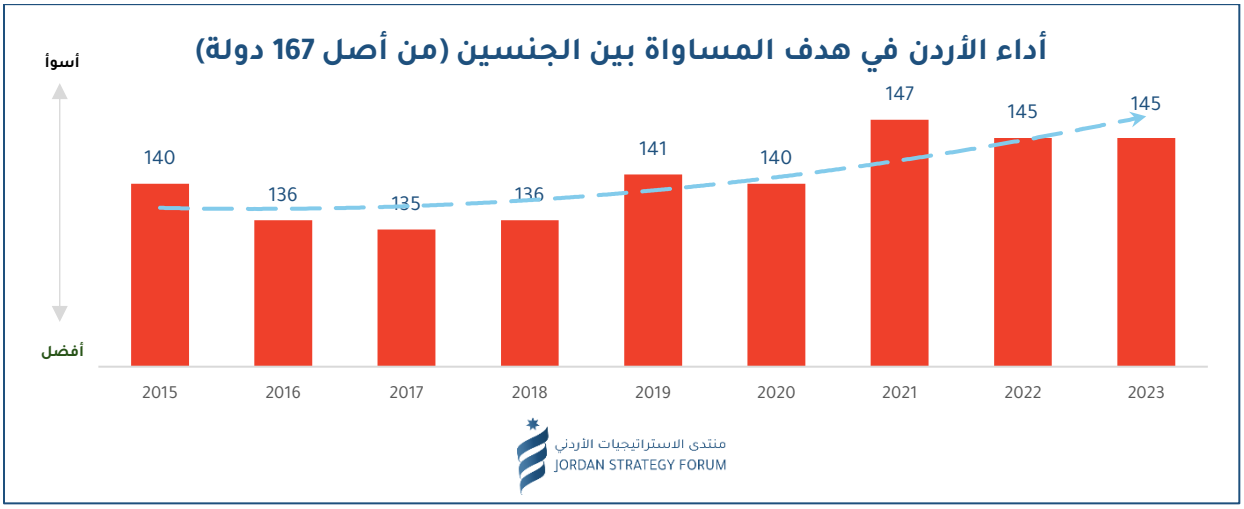

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- الطلب على تنظيم الأسرة الذي يتم تلبيته بوسائل حديثة (% من الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 49 عامًا).
- نسبة سنوات التعليم المتوسط للإناث إلى الذكور (%).
- نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في قوة العمل (%).
- المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب الوطني (%).
- فجوة الأجور بين الجنسين (% من الأجر الوسيط للذكور).

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

وعلى صعيد هدف "المياه النظيفة والنظافة الصحية"، أشارت النتائج إلى **تقدم ترتيب الأردن عالميًّا في هذا الهدف، وبواقع مرتبتين** ما بين عامي 2015 و2023. فبعد أن جاء الأردن في المرتبة 133 (من أصل 167 دولة) عام 2015، ارتفعت مرتبته قليلًا إلى 131 عام 2023. وعلى الرغم من هذا التقدم لا تزال مرتبة الأردن متراجعةً بالعموم ما بين الدول المتضمنة في التقرير.

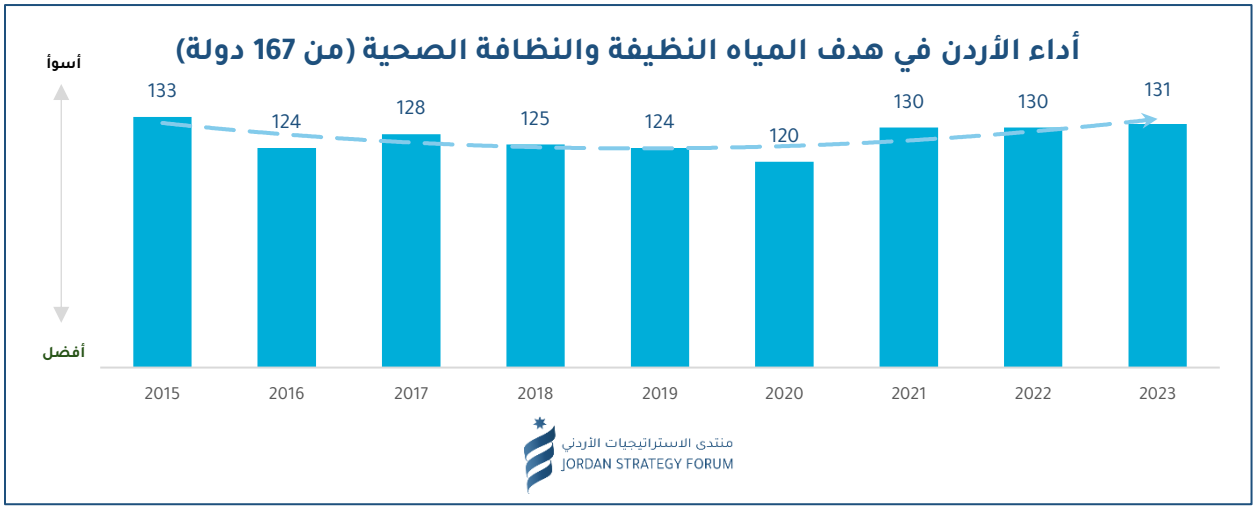

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (%).
- السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (%).
- سحب المياه العذبة (% من الموارد المائية المتاحة).
- المياه العادمة البشرية التي تتلقى معالجة (%).
- السكان الذين يستخدمون خدمات المياه المُدارة بشكل آمن (%).
- السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المُدارة بشكل آمن (%).

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

وعلى مستوى هدف "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، أظهرت النتائج **تحسنًا ملحوظًا في ترتيب الأردن عالميًّا. فقد تقدم الأردن بواقع 14 مرتبة** بين عامي 2015 و2023. حيث كانت مرتبة الأردن 67 من أصل 167 دولة في عام 2015، وتقدم بعدها إلى المرتبة 53 في عام 2023.

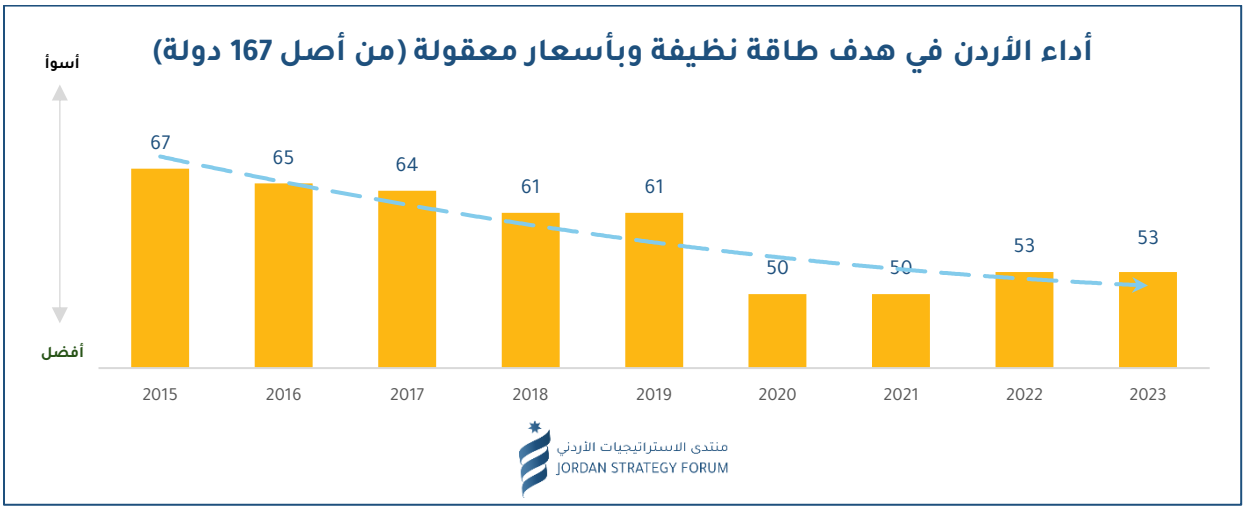

وقد جاءت المؤشرات الفرعية ضمن هذا الهدف على النحو الآتي:

- السكان الذين يحصلون على الكهرباء (%).
- السكان الذين يستخدمون وقودًا نظيفًا وتقنية نظيفة للطهي (%).
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود لكل إنتاج كهرباء إجمالي ($MtCO_2/TWh$).
- نسبة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة (%).

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

وعلى مستوى **أداء الأردن في هدف "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، فقد كان الأداء الأضعف** للأردن من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. حيث جاء في المرتبة 151 من أصل 167 دولة متضمنة في التقرير، كما اتسم أداؤه بحالة من الثبات خلال العقد الماضي.

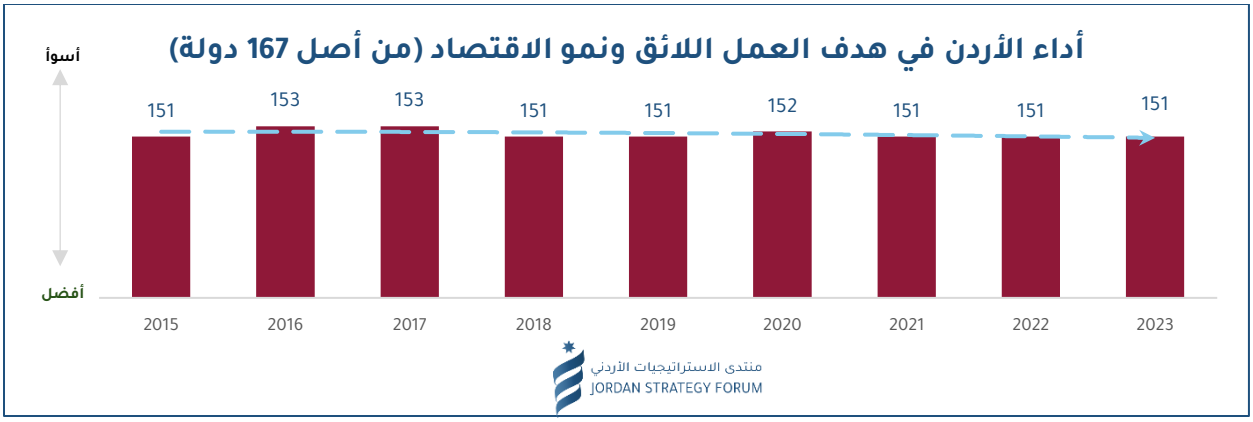

فيما جاءت المؤشرات الفرعية تحت هذا الهدف على النحو الآتي:

- النمو الاقتصادي المعدل (%).
- البالغون الذين لديهم حساب في بنك أو مؤسسة مالية أخرى، أو في تقديم خدمة مالية عبر الهاتف المحمول (% من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فما فوق).
- معدل البطالة (% من إجمالي القوة العاملة، 15 عامًا فأكثر).
- الحقوق العمالية الأساسية مكفولة بشكل فعال.
- نسبة التوظيف إلى السكان (%).
- الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التدريب أو العمل (% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 عامًا).

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

فيما يتعلق بهدف "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية"، أشار التقرير إلى **تحسن ترتيب الأردن عالميًّا. فقد ارتفع ترتيبه بواقع 10 مراتب** بين عامي 2015 و2023، حيث انتقل من المرتبة 68 (من أصل 167 دولة) في عام 2015، إلى المرتبة 58 في عام 2023، مما يُظهر تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال.

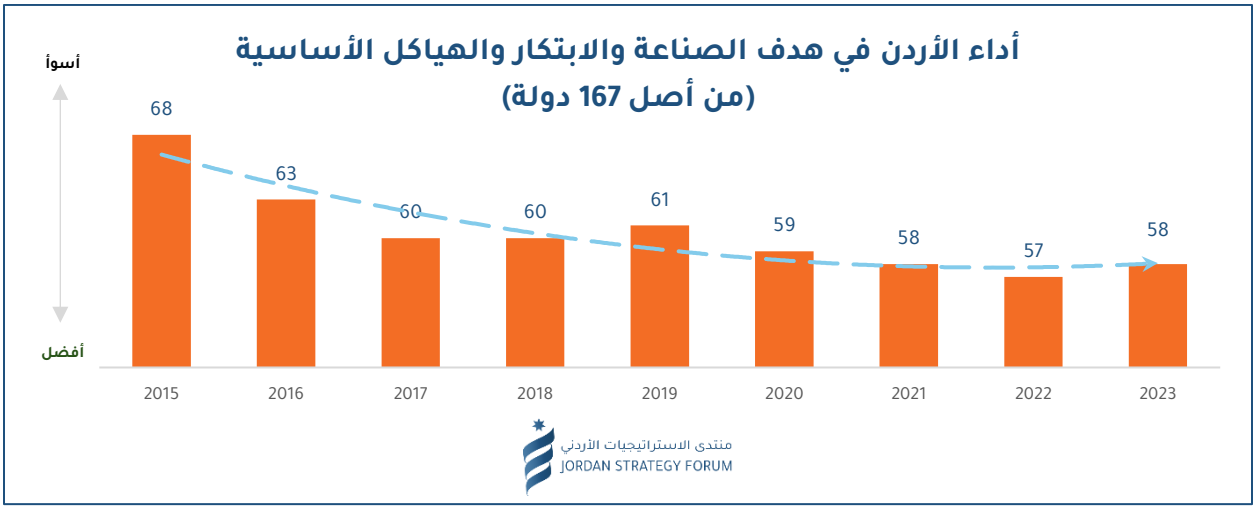

وقد جاءت المؤشرات الفرعية تحت هذا الهدف على النحو الآتي:

- سكان الريف الذين يمكنهم الوصول إلى طرق صالحة للاستخدام في جميع الفصول (%).
- السكان الذين يستخدمون الإنترنت (%).
- الاشتراكات في النطاق العريض المتنقل (لكل 100 نسمة).
- جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل.
- تصنيف أفضل ثلاث جامعات في تصنيف تايمز للتعليم العالي.
- المقالات المنشورة في المجلات الأكاديمية (لكل 1,000 نسمة).
- الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- الباحثون (لكل 1,000 من السكان العاملين).
- الفجوة في الوصول إلى الإنترنت حسب الدخل (نقاط مئوية).
- نسبة الإناث بين الخريجين من مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على المستوى الجامعي (%).

الهدف العاشـــر: الحد من أوجه عدم المساواة

أشـارت النتـائج إلـى **تراجـع ترتيـب الأردن فـي هـدف "الحـد مـن أوجـه عـدم المسـاواة"، وبواقـع 13 مرتبــة** مـا بـين عـامي 2015 و2023. فبعـد أن جـاء الأردن فـي المرتبـة 50 (مـن أصـل 167 دولـة) عام 2015، تراجع إلى المرتبة 63 عام 2023.

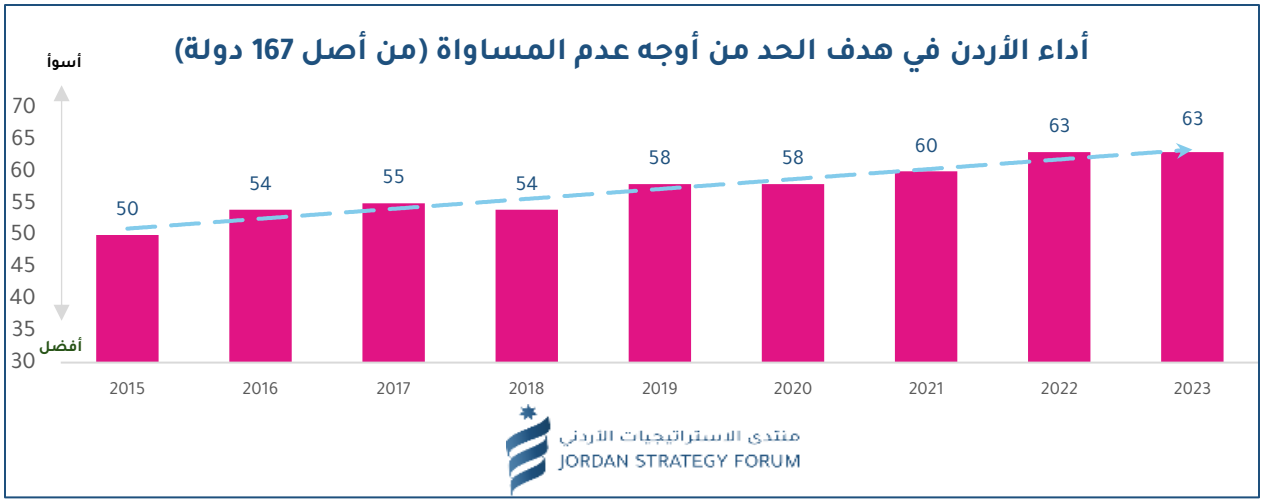

وتندرج المؤشرات الفرعية التالية تحت هذا المؤشر:

- معامل جيني.
- معدل Palma (الفجوة بين الفقراء والأغنياء).
- معدل الفقر بين كبار السن (% من السكان الذين يبلغون 66 عامًا أو أكثر).

الـهـدف الـحـادي عشـــر: مـدن ومجتمعات محلية مستدامة

على صـعيد هـدف "مـدن ومجتمعـات محليـة مسـتدامة"، بينـت النتـائج **تـدني أداء الأردن الواضـح ضـمن هـذا المؤشـر، حيـث راوح مكانـه منـذ العـام 2015**، ليصـل إلـى المرتبـة 126 مـن أصل 167 دولة في عام 2023.

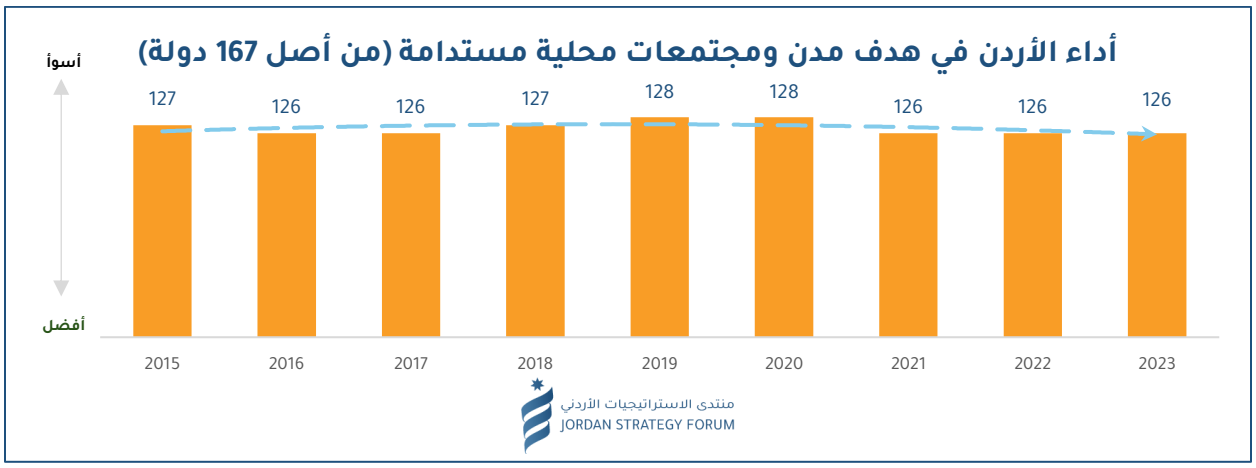

وتندرج المؤشرات الفرعية التالية تحت هذا المؤشر:

- نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (%).
- الوصول إلى مصدر مياه محسنة، متصل بشبكة الأنابيب (% من السكان الحضريين).
- نسبة السكان الذين يتحملون عبء الإيجار (%).
- سكان الحضر الذين يمكنهم الوصول إلى مراكز المدينة خلال 15 دقيقة سيرًا على الأقدام (%).
- السكان الذين يتمتعون بوصول مريح إلى وسائل النقل العام في المدن (%).

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

فيما يتعلق بهدف "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان"، أشار التقرير إلى **تحسن ترتيب الأردن عالميًّا تحسُّنًا ملحوظًا على مدار العقد الماضي**، فقد ارتفع ترتيب الأردن بواقع 11 مرتبة بين عامي 2015 و2023، حيث انتقل من المرتبة 68 (من أصل 167 دولة) في عام 2015، إلى المرتبة 57 في عام 2023، مما يُظهر تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال.

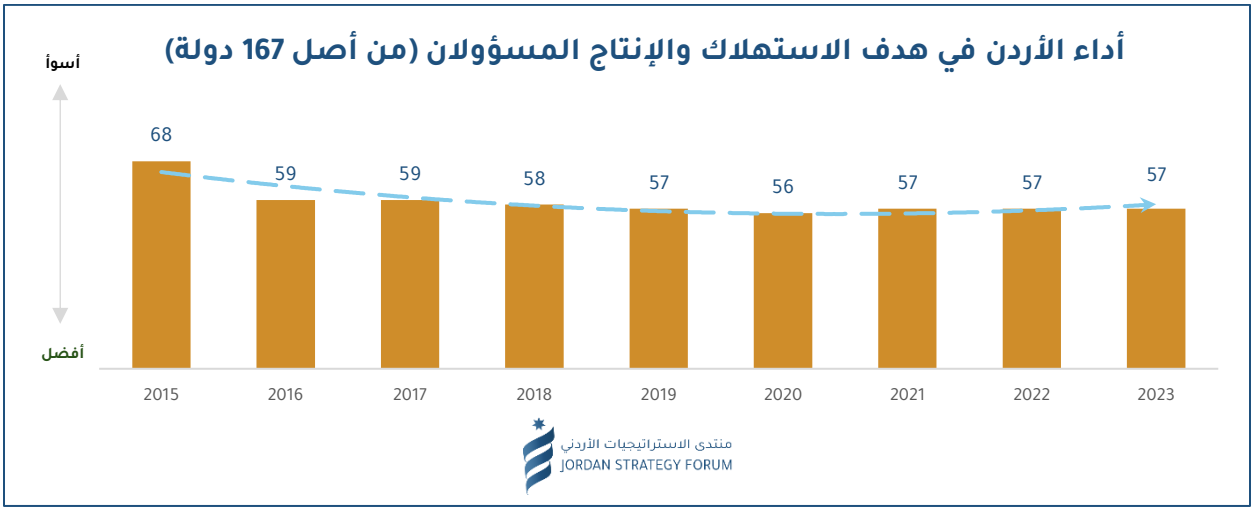

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- النفايات الصلبة المحلية (كغ/فرد/يوم).
- النفايات الإلكترونية (كغ/فرد).
- التلوث الهوائي الناتج عن الإنتاج (DALYs لكل 1,000 نسمة).
- التلوث الهوائي المرتبط بالمستوردات (DALYs لكل 1,000 نسمة).
- انبعاثات النيتروجين الناتجة عن الإنتاج (كغ/ فرد).
- انبعاثات النيتروجين المرتبطة بالمستوردات (كغ/ فرد).
- صادرات النفايات البلاستيكية (كغ/ فرد).
- النفايات الصلبة المحلية غير المعاد تدويرها (كغ/ فرد/ يوم).

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

فيما يخص هدف "العمل المناخي" أظهرت النتائج **تقدم الأردن بشكل إيجابي على الصعيد العالمي، فقد صعدت مرتبة الأردن بواقع 16 مرتبة**، حيث انتقل من المرتبة 88 عام 2015، إلى المرتبة 72 عام 2023.

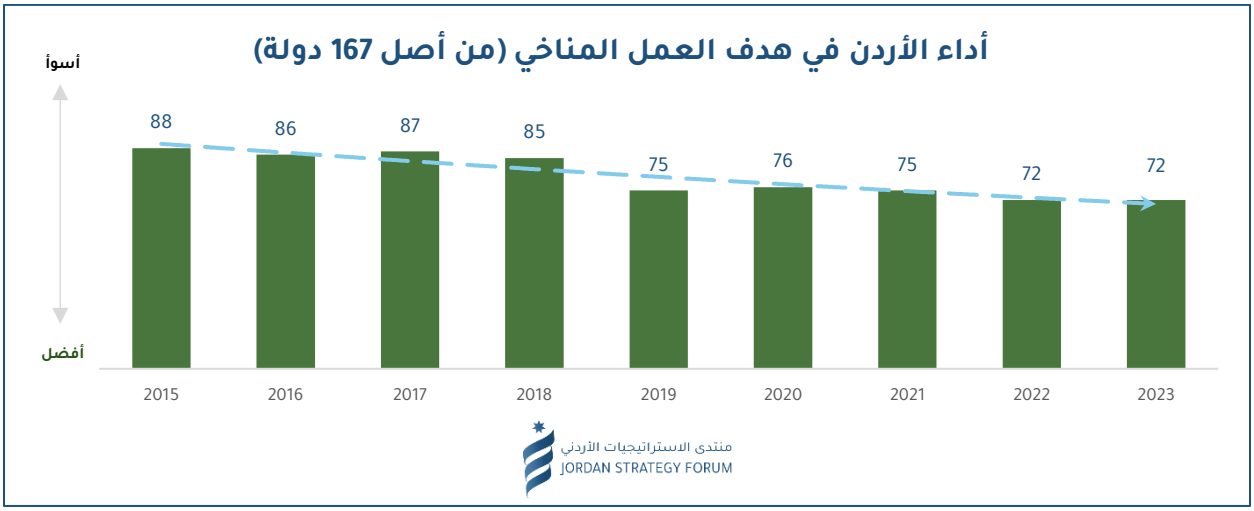

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري وإنتاج الأسمنت (طن ثاني أكسيد الكربون / فرد).
- انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتضمنة في المستوردات (طن ثاني أكسيد الكربون / فرد).
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتضمنة في صادرات الوقود الأحفوري (كغ / فرد).
- درجة تسعير الكربون عند 60 يورو / طن ثاني أكسيد الكربون (%).

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

وفيما يتعلق بهدف "الحياة تحت الماء"، **فلا توجد بيانات حول أداء الأردن قابلة للمقارنة مع أداء الدول الأخرى** المشاركة في التقرير.

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- متوسط المنطقة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي (%).
- مؤشر صحة المحيطات: درجة المياه النظيفة (الأسوأ 0-100 الأفضل).
- الأسماك التي يتم اصطيادها عن طريق الجرف (%).
- الأسماك التي يتم صيدها ثم التخلص منها (%).
- التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي البحري المتضمنة في المستوردات (لكل مليون نسمة).

الهدف الخامس عشر: الحياة في البرّ

وعلى صعيد هدف "الحياة في البرّ"، أظهر التقرير أن **الأردن ما زال متراجعًا في ترتيبه العالمي منذ العام 2015**، حيث كان في المرتبة 135 (من أصل 167 دولة) حينها، وأصبح في المرتبة 139 عام 2023.

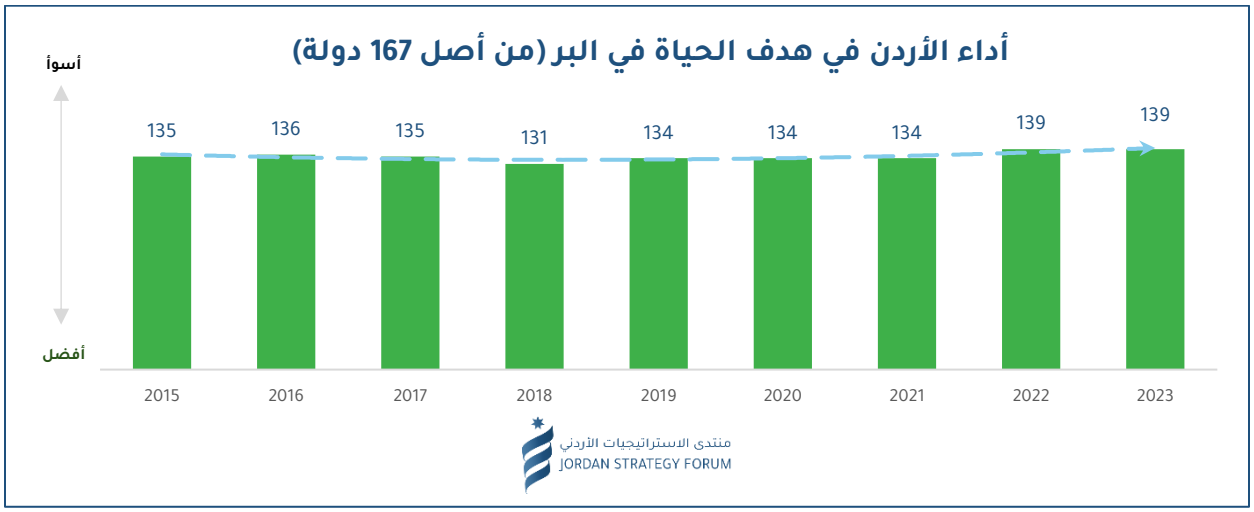

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- متوسط المنطقة المحمية في المواقع البرية المهمة للتنوع البيولوجي (%).
- متوسط المنطقة المحمية في المواقع المائية العذبة المهمة للتنوع البيولوجي (%).
- مؤشر القائمة الحمراء للأنواع المعرضة للانقراض.
- إزالة الغابات الدائمة (% من مساحة الغابات، متوسط 3 سنوات).
- إزالة الغابات المستوردة (م² / فرد).

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

فيما يخص هدف "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، فقد أظهرت النتائج بالعموم **تقدم أداء الأردن على الصعيد العالمي**. حيث تحسن أداء الأردن في هذا الهدف ما بين الأعوام 2015 - 2019، إلا أنه تراجع منذ العام 2020، ليصل إلى المرتبة 64 من أصل 167 دولة في العام 2023.

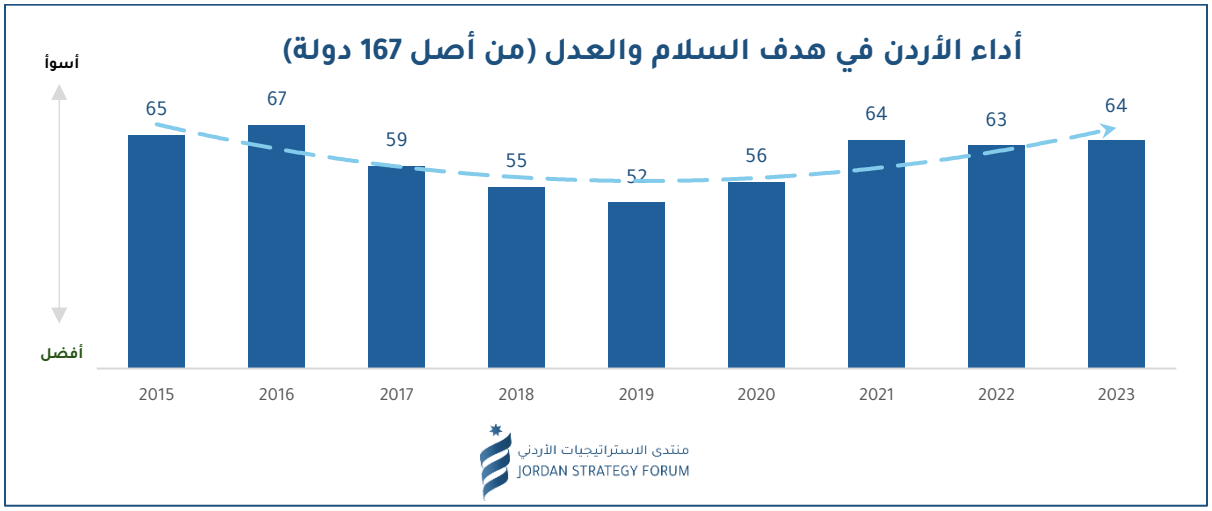

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- جرائم القتل (لكل 100,000 نسمة).
- السيطرة الفعالة على الجريمة.
- المحتجزون دون محاكمة (% من السجناء).
- تسجيل حالات الولادة عند السلطات المدنية (% من الأطفال دون سن الخامسة).
- مؤشر إدراك الفساد.
- الأطفال العاملون (% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 14 عامًا).
- صادرات الأسلحة التقليدية الكبرى (مليون دولار ثابتة لكل 100,000 نسمة).
- مؤشر حرية الصحافة.
- مؤشر الوصول إلى العدالة.
- الجدوى الزمنية للإجراءات الإدارية.
- قانونية مصادرات الملكية وتوفير تعويض مناسب.
- الأشخاص المحتجزون في السجون (لكل 100,000 نسمة).

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

أما الهدف الأخير "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، فقد أوضح تقرير "أهداف التنمية المستدامة لعام 2024" أن الأردن قد شهد **تراجعًا في ترتيبه العالمي بواقع 21 مرتبة** على مدار السنوات الماضية، فبعد أن كان في المرتبة 45 عام 2015، تراجع ليصل إلى المرتبة 66 عام 2023.

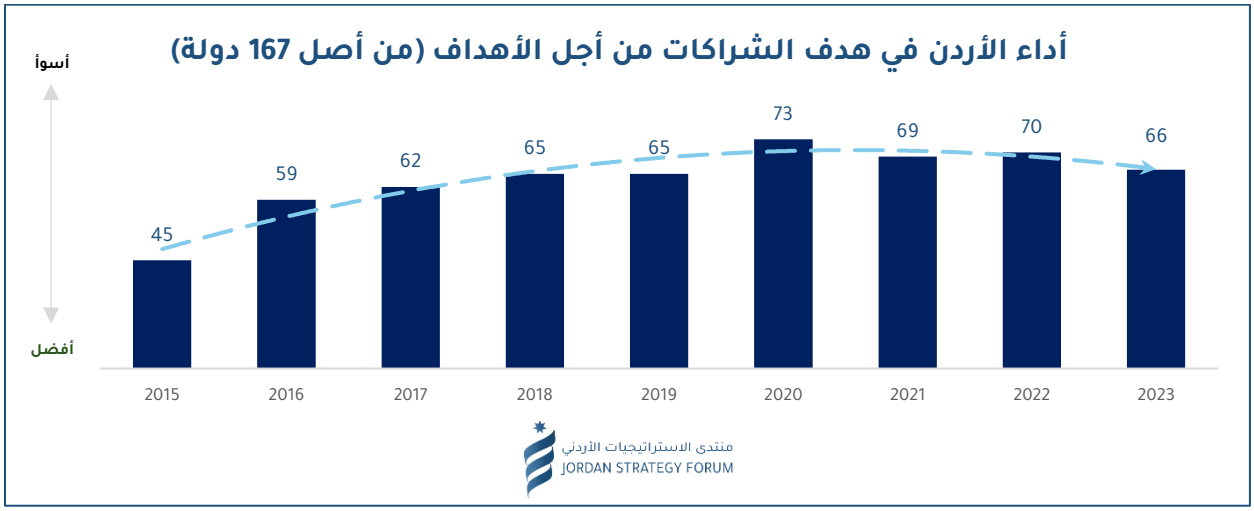

علمًا بأن المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذا الهدف هي:

- إنفاق الحكومة على الصحة والتعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- الإيرادات الحكومية باستثناء المنح (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- مؤشر الملاذ الضريبي للشركات.
- مؤشر السرية المالية.
- الأرباح المحولة للشركات متعددة الجنسيات (مليار دولار أمريكي).
- مؤشر الأداء الإحصائي.
- مؤشر دعم الدول للتعددية القائمة على الأمم المتحدة.

5. أبرز الاستنتاجات والتوصيات:

يظهر تقييم أداء الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن **الطريق لا يزال طويلًا لتحقيق الأهداف المنشودة، خاصة في ظل التحديات القائمة العالمية والإقليمية والمحلية، وانعكاسات آثارها على الفقر والبطالة ومحدودية الموارد.**

وفي هذا السياق، **لا بد من تكاتف الجهود لتحقيق تقدم ملموس في أهداف التنمية المستدامة، التي تعد داعمًا أساسيًّا لتحقيق ركائز رؤية التحديث الاقتصادي:** "النمو الاقتصادي"، و"جودة الحياة"، و"الاستدامة". فكلما تحسنت مستويات التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية، زادت قدرة الأردن على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين جودة حياة المواطنين.

وعليه، فإن **الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يسهم فقط في تحسين أداء الأردن عالميًّا، بل يشكّل أيضًا أساسًا قويًّا لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي.** فعند النظر إلى أهداف التنمية المستدامة من منظور رؤية التحديث الاقتصادي، وبحسب تحليل المنتدى لدى مواءمته بين الأهداف السبعة عشر وركائز الرؤية، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1. **بالنظر إلى ركيزة النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بها: كان أداء الأردن بالمجمل ضعيفًا،** فقد تراجع أداؤه خلال الفترة (2015 - 2023) تراجعًا واضحًا في تنفيذ كل من الهدف العاشر **"الحد من أوجه عدم المساواة"**، والهدف السابع عشر **"عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"**، وبواقع 13 و21 مرتبة على الترتيب. كما سُجل الأداء الأضعف في الهدف الثامن **"العمل اللائق ونمو الاقتصاد"** مقارنة بجميع الأهداف الأخرى، حيث جاء الأردن في المرتبة 151 من أصل 167 دولة مشاركة في التقرير. وقد كان أداء الأردن جيدًا في تنفيذ كل من الهدف التاسع "**الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية**"، والهدف الثاني عشر "**الاستهلاك والإنتاج المسؤولان**"، بعد أن سجل تقدمًا في تنفيذ تلك الأهداف بواقع 10، و11 مرتبة على التوالي بين عامي 2015 و2023.

2. **أما في ركيزة جودة الحياة،** فقد **كان وضع الأردن في تنفيذ الأهداف المرتبطة بهذه الركيزة ضعيفًا للغاية،** فقد سجل الأردن تراجعًا في أربعة أهداف هي: الهدف الأول "**القضاء على الفقر**" بواقع 8 مراتب، والهدف الثالث "**الصحة الجيدة والرفاه**" بواقع 11 مرتبة، والهدف الرابع "**جودة التعليم**" متراجعًا بنحو مرتبة واحدة، والهدف الخامس "**المساواة بين الجنسين**" بنحو 5 مراتب. في حين سجل الأردن تقدمًا بواقع 6 مراتب في الهدف الثاني "**القضاء التام على الجوع**"، وبواقع مرتبتين في

الهـدف السـادس "**الميـاه النظيفـة والنظافـة الصـحية**". وسـجَّل أيضًـا تقـدمًا بمرتبـة واحدة فقط في الهدف السادس عشر "**السلام والعدل والمؤسسات القوية**".

3. **أمـا فـي ركيـزة الاسـتدامة،** فقـد **كـان أداء الأردن فـي تنفيـذ الأهـداف المرتبطـة بهـا أفضـل نسـبيًّا.** إذ اسـتطاع أن يحقـق تقـدمًا ملحوظًـا خـلال الفتـرة (2015 - 2023) فـي الأهـداف الآتيـة: الهـدف السـابع "**طاقـة نظيفـة وبأسـعار معقولـة**" بواقـع 14 مرتبـة، والهـدف الحـادي عشـر "**مـدن ومجتمعـات محليـة مسـتدامة**" بواقـع مرتبـة واحـدة فقـط، والهـدف الثالـث عشـر "**العمـل المنـاخي**" بواقـع 16 مرتبـة. فـي حـين كـان التراجـع الوحيـد في تنفيذ الهدف الخامس عشر "**الحياة في البر**" بواقع 4 مراتب.

خلاصـة القـول: نجـد بـالعموم أن **الأردن بعيـد عـن تحقيـق مسـاعيه فـي التنميـة المسـتدامة، نتيجـة تراجـع أدائـه فـي بعـض أهـداف التنميـة المسـتدامة (الاقتصـادية والاجتماعيـة)، أو ثبـات أدائـه، وعـدم قدرتـه علـى مواكبـة تقـدم الـدول الأخـرى** المشـاركة فـي التقريـر. وفـي كلتـا الحـالتين، فـإن هـذا التـأخر أو الثبـات سـتنعكس تداعياتـه، عامًـا تلـو الآخـر، علـى نمو الاقتصاد، وقدرته على تحقيق التقدم والازدهار للأجيال القادمة.

وفـي هـذا السـياق، يوصـي المنتـدى **بضـرورة العمـل علـى متابعـة نتـائج تقريـر أهـداف التنميـة المسـتدامة للأمـم المتحـدة**؛ لأنّهـا تـرتبط ارتباطًـا مباشـرًا بالعديـد مـن مسـتهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

وأيضًـا لا بـد مـن النظـر فـي **الرصـد والتحـديث المسـتمرين للبيانـات والإحصـاءات الخاصـة بالمؤشـرات الفرعيـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة السـبعة عشـر، ونشـرها للعمـوم،** مـن أجل إظهار الصورة الواقعية لأداء الأردن في تلك المؤشرات.

لـذا، يلاحـظ أن **التـأخر فـي رصـد البيانـات وإصـدارها حـول بعـض المؤشـرات، كـان سـببًا رئيسًـا فـي تراجـع أداء الأردن أو ثباتـه عبـر السـنوات،** فعـادة مـا تلجـأ الجهـات الدوليـة المتتبعة لأداء الأردن إلى استخدام البيانات المتوافرة، والمتاحة للسنوات السابقة.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تصنيف أهداف التنمية المستدامة 2030 بحسب ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

النمو الاقتصادي

- العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
- الحد من أوجه عدم المساواة

جودة الحياة

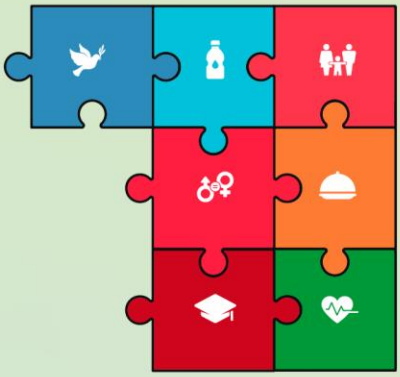

- القضاء على الفقر
- القضاء التام على الجوع
- الصحة الجيدة والرفاه
- التعليم الجيد
- المساواة بين الجنسين
- المياه النظيفة والنظافة الصحية
- السلام والعدل والمؤسسات القوية

الاستدامة

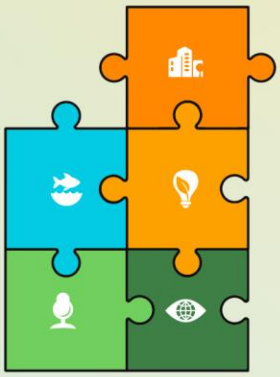

- مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- العمل المناخي
- الحياة تحت الماء
- الحياة في البر

إن تنفيذ المبادرات الواردة في
الركائز الثلاثة لرؤية التحديث الاقتصادي،
سيعمل على إحداث **تقدم ملموس**
في أهداف التنمية المستدامة في الأردن

المصدر: تحليلات منتدى الإستراتيجيات الأردني في تقرير المعرفة قوة "الأردن وأهداف التنمية المستدامة: خطوات صغيرة ومسار طويل"
التاريخ: تشرين الأول 2024

أداء الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة (2015 - 2023)

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تحسنت

مقدار التحسن	مرتبة الأردن من أصل 167 دولة 2015	2023	
16	88	72	العمل المناخي
14	67	53	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
11	68	57	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
10	68	58	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
6	131	125	القضاء التام على الجوع
2	133	131	المياه النظيفة والنظافة الصحية
1	65	64	السلام والعدل والمؤسسات القوية
1	127	126	مدن ومجتمعات محلية مستدامة

تراجعت

مقدار التراجع	مرتبة الأردن من أصل 167 دولة 2015	2023	
1	115	116	التعليم الجيد
4	135	139	الحياة في البر
5	140	145	المساواة بين الجنسين
8	48	56	القضاء على الفقر
11	70	81	الصحة الجيدة والرفاه
13	50	63	الحد من أوجه عدم المساواة
21	45	66	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

لم يتغير

العمل اللائق ونمو الاقتصاد	151

كان **الأداء الأضعف للأردن في هذا الهدف** من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر و اتسم أداؤه **بحالة من الثبات منذ العام 2015** حيث جاء في **المرتبة 151 من أصل 167 دولة**

المصدر: تقرير "التنمية المستدامة 2024" الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة

التاريخ: تشرين الأول 2024

ملحق رقم (1): منهجية تقرير أهداف التنمية المستدامة في قياس أداء الدول

يقوم التقرير بقياس أداء الدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفق منهجية تستند إلى مقارنة قيم المؤشرات الفرعية مع ما يسمى بـ "التبرير العلمي للقيمة المثلى" (Justification for Optimum)، وهو مكون أساسي يساعد على تحديد المعايير والأهداف المرجوة بناءً على عدة اعتبارات:

1. **الهدف المحدد ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDG Target):**

يعتمد على الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها مُسَبَّقًا ضمن جدول أعمال التنمية المستدامة العالمية. **وتمثل المستوى الذي يجب الوصول إليه لضمان التنمية المستدامة في مختلف المجالات.**

2. **متوسط أفضل أداء (Average of Best Performers):**

يتم تحديد القيمة المثلى من خلال دراسة الأداء الأفضل على المستوى العالمي أو الإقليمي. ويركز هذا النهج على **استخلاص الدروس من الدول أو المجتمعات التي حققت أفضل النتائج** في مجال معين، واستخدامها كمعيار لتحديد الأهداف المثلى.

3. **الكفاءة التقنية المثلى (Technical Optimum):**

يشير إلى القيمة المثلى التي يمكن تحقيقها باستخدام التقنيات المتاحة، والمعايير الهندسية والعلمية المثبتة. ويتضمن هذا الاعتبار استخدام التحليل الكمي والنوعي من أجل **الوصول إلى حلول أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**.

4. **عدم ترك أحد خلف الركب (Leave No One Behind):**

يتمثل هذا المبدأ في ضمان تحقيق التنمية الشاملة التي لا تستثني أي فرد أو مجموعة من الاستفادة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف إلى تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال **التركيز على الفئات الضعيفة والمهمشة؛ لضمان تحقيق الأهداف التنموية بشكل متساوٍ.**

بالمحصلة، يشكل التبرير العلمي للقيمة المثلى إطارًا مرجعيًّا لتحديد الأهداف الطموحة والقابلة للتحقيق في سياق التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات، والإمكانيات التقنية، والمبادئ الإنسانية الشاملة.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan